

أخلاقيات الحرب بين القيم الإنسانية وقواعد الاشتباك

بقلم

د. أحمد علوان شبرم
جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات



منذ أن عرف الإنسان الحرب، وهو يحاول أن يضع لها حدودًا أخلاقية تضبط اندفاعها العنيف. فالحرب في جوهرها فعل قاسٍ يقوم على استخدام القوة، لكن المجتمعات الإنسانية أدركت مبكرًا أن إطلاق العنف دون ضوابط سيقود إلى انهيار القيم نفسها التي تدعي الحروب الدفاع عنها. من هنا نشأ مفهوم أخلاقيات الحرب، أي مجموعة المبادئ التي تحاول أن تجعل الصراع المسلح محكومًا بقواعد إنسانية تقلل من الأذى وتحمي غير المقاتلين.

في الحرب تُختبر إنسانية الإنسان أكثر مما تُختبر قوته. هذه الفكرة تعكس حقيقة أن معيار التفوق الحقيقي في الحروب لا يقاس فقط بحجم القوة العسكرية، بل بقدرة الأطراف المتحاربة على ضبط تلك القوة. فالقوة التي لا يرافقها وعي أخلاقي قد تتحول بسرعة إلى عنف أعمى، بينما تكمن إنسانية المجتمعات في قدرتها على الحفاظ على قيمها حتى في أكثر الظروف قسوة.

الحرب بين الضرورة الأخلاقية وحدود القوة

تناولت الفلسفة السياسية مسألة الحرب منذ العصور القديمة. فالفلاسفة لم يسألوا فقط: لماذا تقع الحروب؟ بل طرحوا سؤالًا أكثر عمقًا: كيف يمكن للحرب أن تبقى ضمن حدود الأخلاق؟ ومن هنا ظهرت فكرة الحرب العادلة التي تميز بين شرعية الدخول في الحرب وبين شرعية السلوك أثناءها. فحتى إذا اعتُبرت الحرب ضرورية أو دفاعية، فإن ذلك لا يمنح الأطراف المتحاربة الحق في استخدام أي وسيلة دون قيد.

القواعد التي تُوضع للحرب ليست لحماية الحرب، بل لحماية الإنسان منها. فالقانون الذي ينظم الحرب لا يهدف إلى تبرير العنف، بل إلى تقليل أثاره المدمرة. ولهذا تطورت هذه الأفكار لاحقًا في القانون الدولي الإنساني، ولاسيما في قواعد اتفاقيات جنيف التي وضعت مبادئ أساسية لتنظيم سلوك الجيوش أثناء النزاعات المسلحة، مثل:

- التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
 - حماية المنشآت الطبية والتعليمية.
 - منع الهجمات غير المتناسبة التي تسبب خسائر مدنية مفرطة.
- هذه المبادئ تعكس محاولة المجتمع الدولي تحويل الحرب من حالة فوضى مطلقة إلى صراع تحكمه قواعد تحافظ على الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية.

قواعد الاشتباك: البعد القانوني والأخلاقي

إلى جانب القوانين الدولية، تعتمد الجيوش الحديثة ما يسمى قواعد الاشتباك، وهي تعليمات تحدد متى وكيف يمكن استخدام القوة العسكرية. وتهدف هذه القواعد إلى تقليل الأخطاء الميدانية وضمان التزام العمليات العسكرية بالمعايير القانونية والأخلاقية.

لكن المشكلة الكبرى لا تكمن في غياب القواعد، بل في الفجوة بين النص والتطبيق. فكثيرًا ما تتحول قواعد الاشتباك في الواقع إلى مجرد صياغات نظرية، بينما تفرض اعتبارات السياسة والاستراتيجية العسكرية منطقتًا مختلفًا يقوم على تحقيق التفوق السريع حتى لو كان الثمن إنسانيًا مرتفعًا.

القوة التي لا يرافقتها ضمير قد تنتصر عسكريًا، لكنها تخسر أخلاقيًا وهنا يظهر التحدي الحقيقي: فالتاريخ يثبت أن الانتصار العسكري وحده لا يكفي لمنح الشرعية، لأن الشرعية الحقيقية تنبع من احترام الإنسان وحقوقه حتى في أوقات الصراع.

البعد النفسي للحرب الحديثة

من منظور علم النفس الاجتماعي، تخلق الحروب الحديثة نوعًا من المسافة النفسية بين الفاعل ونتائج فعله. فالطائرات المسيّرة أو القاذفات بعيدة المدى تجعل قرار القصف يتم في غرف عمليات بعيدة آلاف الكيلومترات عن مكان الانفجار. هذه المسافة تقلل الإحساس المباشر بالعواقب الإنسانية، وتحوّل الضربة العسكرية إلى مجرد إشارة رقمية على شاشة.

وقد أظهرت دراسات في علم النفس العسكري أن التكنولوجيا القتالية الحديثة قد تخفف الشعور بالمسؤولية الفردية، لأن الفعل يصبح موزعًا بين منظومات تقنية وقرارات مؤسسية معقدة.

التكنولوجيا قد تجعل القتال أسهل، لكنها لا تجعل نتائجه أقل مأساوية فالتقدم العسكري قد يزيد دقة الأسلحة، لكنه لا يستطيع إلغاء الألم الإنساني الذي تخلّفه الحروب. فالنتائج النهائية لأي ضربة عسكرية تبقى مرتبطة بحياة البشر، لا بقدرة التكنولوجيا.

الحرب والتأثير الاجتماعي

من الناحية الاجتماعية، فإن استهداف البنية المدنية- مثل المدارس والمستشفيات ودور العبادة- لا يؤدي فقط إلى خسائر بشرية، بل يضرب النسيج الرمزي للمجتمع. فالمدرسة تمثل مستقبل المجتمع، والمستشفى يمثل حماية الحياة، ودور العبادة تمثل المعنى الروحي والهوية الثقافية.

كلما اقتربت الحرب من حياة المدنيين، ابتعدت عن معناها الأخلاقي عندما تتحول هذه المؤسسات إلى أهداف عسكرية، فإن الرسالة الاجتماعية التي تنتج عن ذلك تتجاوز حدود الحرب نفسها، إذ يشعر المجتمع بأن أمنه الرمزي والثقافي مهدد، مما يعمق مشاعر الخوف والعداء ويطيل أمد الصراع.

الحروب الجوية المعاصرة وإشكالية المسؤولية

في السنوات الأخيرة تصاعد الجدل حول الضربات الجوية التي تنفذها طائرات عسكرية متقدمة في سياقات إقليمية متوترة. وتثير هذه العمليات أسئلة قانونية وأخلاقية معقدة، خاصة عندما تؤدي إلى تدمير منشآت مدنية مثل المدارس أو المرافق الطبية أو المواقع الدينية. وفي مثل هذه الحالات يطرح القانون الدولي الإنساني ثلاثة أسئلة مركزية:

- هل كان الهدف عسكرياً مشروعاً؟
 - هل تم التحقق من طبيعة الهدف قبل الضربة؟
 - هل كانت الخسائر المدنية متناسبة مع المكسب العسكري المتوقع؟
- إذا لم تتحقق هذه الشروط، فإن الضربة قد تُعدّ انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وربما جريمة حرب وفق المعايير القانونية الدولية.

مقارنة أخلاقية في التاريخ

عند النظر إلى بعض النماذج التاريخية في التراث الإسلامي، نجد أن قادة مثل علي ابن ابي طالب شددوا في وصاياهم العسكرية على عدم الاعتداء على غير المقاتلين وعدم تخريب العمران أو إيذاء النساء والأطفال. ورغم اختلاف السياقات التاريخية، فإن هذه المبادئ تمثل تصوراً أخلاقياً مبكراً قريباً مما يسميه القانون الدولي اليوم حماية المدنيين. إن هذا التقاطع بين القيم الأخلاقية القديمة والقوانين الحديثة يشير إلى أن فكرة تقييد العنف ليست وليدة العصر الحديث، بل هي جزء من محاولة الإنسان المستمرة للحد من قسوة الحرب.

مسؤولية المجتمع الدولي والإعلام

لا تقتصر أخلاقيات الحرب على القادة العسكريين وصنّاع القرار فقط، بل تمتد مسؤوليتها إلى المجتمع الدولي ومؤسساته القانونية والإنسانية. فدور المنظمات الدولية ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني يتمثل في توثيق الانتهاكات، والدفع نحو المساءلة القانونية، وتعزيز ثقافة احترام القانون الدولي الإنساني.

كما أن الإعلام يلعب دورًا مهمًا في تشكيل الوعي العام تجاه الحروب، فكلما كانت المعلومات أكثر شفافية ودقة، أصبح الرأي العام أكثر قدرة على الضغط من أجل الحد من الانتهاكات وحماية المدنيين.

بين القوة والضمير

لقد أصبحت الحرب في العصر الحديث أكثر دقة تقنيًا وأكثر تدميرًا في الوقت نفسه. فالتكنولوجيا تمنح الجيوش قدرة هائلة على الضرب من مسافات بعيدة، لكنها في المقابل تضع الإنسانية أمام اختبار أخلاقي متكرر.

إن أخلاقيات الحرب ليست مجرد نصوص قانونية أو شعارات إنسانية، بل هي محاولة دائمة لحماية الإنسان من الانزلاق الكامل إلى منطق القوة المجردة. وكلما ابتعدت العمليات العسكرية عن حماية المدنيين واحترام القواعد الإنسانية، اقتربت الحرب من أن تتحول إلى عنف بلا معنى ولا شرعية أخلاقية.

وفي عالم تتسارع فيه التقنيات العسكرية، يبقى السؤال الفلسفي القديم حاضرًا بإلحاح:
هل تتطور أخلاق الإنسان بالسرعة نفسها التي تتطور بها أسلحته؟

تأسس مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٢، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلا عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتاجاته العلمية الا بموافقة خطية صريحة، ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الدراسات او الاوراق البحثية والمقالات عن الاتجاهات الفكرية التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232



Alfaiidcenter2011@gmail.com



www.al-faidh.com



العراق - بغداد - الكرادة

